

هزة البورصة وهل بدأت نهاية عصر "صنع في الصين"

بفضل الجهود الاقتصادية العظيمة المتتالية وصلت الصين الي قمة الهرم الاقتصادي العالمي، وأصبحت منذ فترة تحتل ثاني أقوى اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية بعد تجاوزها للاقتصاد الياباني. ولا غرو في ذلك التقدم الاقتصادي القوي الذي أثبت وجوده، خاصة وأنا نجد ماركة "صنع في الصين" حوالينا في كل الاتجاهات.

ان هذا المجهود الجهد المتواصل قاد الصين للقمّة، خاصة وصناعة كافة المنتجات الصينية تحتل كل أركان المعمورة بدءا من أمريكا والي أوربا وآسيا، بل وفي كل قاع في أي مكان. وهذا الوضع، وعصر "صنع في الصين" بما له وعليه، ظل مستمرا لفترة من السنوات ومستعرا في ثقة تامة وجريئة لدرجة أذهلت الجميع وما زال الذهول مستمرا وسيستمر لفترة من الزمن ليست قصيرة.

لكن فجأة وبدون مقدمات واضحة تماما للعيان، أو ارهاصات مسبقة قوية، تعرض ذلك الاقتصاد الصيني القوي لهزة قوية جدا في الأسابيع الماضية، وما حدث كان امتحانا حقيقيا لهذه الدولة العملاقة. حدث الزلزال الصيني، مباشرة بسبب تهاوي أسعار الأسهم في بورصة أسواق المال الصينية وتدرجت هذه الأسعار لدرجات سحيقة مما استدعي التدخلات الفورية من الدولة كرد فعل معاكس لما حدث...

وبسرعة، تم اتخاذ خطوات حكومية (وخطوات حزبية) جريئة من ضمنها عمل تخفيضات متتالية لقيمة العملة الصينية، وتم تخفيض ومراجعة أسعار الفائدة المصرفية لدفع الفلوس للخروج من البنوك للبحث عن بدائل أخرى أهمها دخول سوق الأسهم والسندات. وبالإضافة لهذا، تم انتهاج سياسات بديلة لما كان سائدا حيث كانت الفائدة المصرفية محفزا كبيرا للتوسع في الاستدانة المفرطة وبدورها تحولت الفلوس المأخوذة من البنوك للمضاربة في بورصة سوق الأسهم. والقروض بضمان الأسهم زائدا المضاربة بالقروض تحمل في داخلها مخاطر مصرفية خطيرة ومحاذير قانونية لا حصر لها.

السياسة المصرفية في الصين، منذ مدة، كانت تسمح لتجار الأسهم والمضاربين للشراء بالهامش وتسمح بشراء الأسهم بالقروض بالدين من البنوك الحكومية المنهكة، مع التساهل في منح الديون المشكوك في تحصيلها وغض النظر عن حصول عمليات كثيرة من خارج موازنات المصارف... من هذا الوضع المحفوف بالمخاطر المصرفية والذي ظل مستمرا لفترة، حدث تضخم في يد المضاربين الذين بدأوا في البيع السريع للحصول علي الأرباح السريعة، وهذه المضاربات الضاغطة قادت الي حدوث ربكة قوية نتج عنها حدوث الزلزال الذي زلزل الأسواق وأدي للانهييار الفجائي. وبسبب هذه الفجائية اهتز عرش الحكومة (والحزب) في الصين وتملك الهلع الجميع كهلع المحروق من النار وهو داخلها. وهذا هلع خطير لا يوصف، أدي بدوره لإصدار قرارات فورية لا يعلم مدي أثرها علي الاقتصاد والاستثمارات المالية.

ان الاقتصاد العالمي الآن مترابط ومتداخل ومتفاعل مع بعضه البعض وبسبب هذا الترابط فان ما حدث في الصين أثر علي كل الأسواق العالمية سواء في أمريكا أو أوروبا أو آسيا وغيرهما... وتهافت أسعار الأسهم والسندات العالمية وبسبب انزلاق أسعار الأسهم في البورصات تحصل انعكاسات وردود أفعال سلبية علي كل الحركة الاقتصادية العالمية. ومن هذا الوضع، تتأثر أسعار الفوائد المصرفية، وتتأثر أسعار العملات من دولار ويورو وبن وسترليني وغيره، ومنه كذلك تتأثر الصناعة والمنتجات والخدمات وأسعارها وعقود بيعها وانتاجها... لأن الكل يتحسس جيبه ويعيد النظر في ما يعمله، والكل يعيد التفكير ويعيد النظر في الثقة التي كان يمنحها للاقتصاد الصيني والمنتجات الصينية. وبسبب هذه المستجدات الاقتصادية العالمية تتأثر ماركة "صنع في الصين"، وربما تدخل في مرحلة بداية النهاية. ولكن الي أي حد تتأثر هذه الماركة "العالمية" والي أي حد يتأثر العملاق الصيني صاحب هذه الماركة؟ هذا هو السؤال المطروح الآن.

ان ما حدث في بورصة أسواق المال في الصين، في نظرنا، يعود لعدة أسباب منها الداخلي ومنها الخارجي. الأسباب الداخلية، منها، أن الحزب الشيوعي في الصين يسيطر علي كل واردة وشاردة. والمبدأ الشيوعي يقوم علي هيمنة القطاع العام وفي هذا تناقض بل تعارض مع سياسة النهج الرأسمالي القائم علي الدور الشخصي الخاص بعيدا عن تدخل الدولة، مع ترك السوق يحدد اتجاهاته بنفسه. ومن هذه الخصوصية، لا يجد السوق تلك المساحة الكافية التي تمكنه من التحرك الطبيعي في النظام الشيوعي لأن يد الدولة مسيطرة بقوة ومن هذا يحدث تضاربا في المضمون والمفاهيم مما يؤثر بدوره علي حركة أسواق المال في الصين بسبب وضعها السياسي الايديولوجي.

وهذه نقطة داخلية خاصة بالصين ولها انعكاساتها المباشرة علي حركة الاسواق المالية بل كل حركة السوق، بالرغم من أن الحكومة تقول أنها بدأت تسمح نوعا ما بسياسة السوق الحر. وأسواق المال عندما تتعرض لأي هزة فإنها تقوم وبصورة طبيعية بتصحيح نفسها بنفسها، خاصة وأن من أهم مبادئها الفلسفية العمل في اطار الشفافية التامة والافصاح الكامل وحماية المستثمر تحت كل الظروف.. ومثل هذه المبادئ الفلسفية ربما لا تتوفر تماما، خاصة عندما يتم العمل في اطار الهيمنة الكاملة للقطاع العام وسياساته العامة التي قد لا تتوفر فيها هذه المعطيات للدرجة الكافية المطلوبة. وهنا قد نجد مشكلة هيكلية قائمة بسبب الوضع السياسي في الصين.

أما الوضع الخارجي، وان كان بعيدا لحد ما، الا انه لا يخفي علي أحد احتدام الصراع وتفاعله بين أمريكا من جهة ومجموعة "دول البريكس" التي تصدرها الصين من الجهة الأخرى. هذه المجموعة التي تضم روسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا اضافة للصين تم تشكيلها للوقوف في وجه السياسات النقدية المالية الدولية التي تقوم بها المنظمات الدولية العالمية خاصة صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة ومؤسساتها تحت الهيمنة الأمريكية الأحادية. ومنظومة "دول البريكس" أثبتت نجاح تقدمها وقامت بتأسيس بنك دولي للتنمية ومؤسسات نقدية علي غرار المنظمات الدولية القائمة وذلك لمحاولة سحب البساط من أمريكا وهيمنتها.

وكل العالم يركض الآن للانضمام للمؤسسات المالية التابعة "لدول البريكس" وامتد سعي الانضمام ليشمل كل دول المجموعة الاوربية وحتى بريطانيا واليابان... وهذا التيار الجديد أزعج أمريكا التي طلبت من الحلفاء، بل أمرتهم، عدم الانضمام ولكن لا أحد يصغي ولا أحد يريد لقطار مجموعة البريكس أن يذهب بما حمل وهو خارجه. ومن غير المستبعد أن يكون لأمريكا يدا في ما حدث عبر وسائلها المتعددة والمتنوعة مما قاد لانهايار أسواق المال الصينية وذلك حتي تركع الصين، ودول البريكس، ولا تفكر في مضاربة أمريكا ومقارعتها بالقوة الاقتصادية. وما يؤكد هذا وجود بعض الدلائل التي تشير لحرب اقتصادية طاحنة، خفية وعلنية، بين أمريكا والتنين الصيني والدب الروسي وغيرهم من مجموعة البريكس. ومن هذا يفهم ذاك الغرض.

بغض النظر عن الأسباب الداخلية أو الخارجية، فان انهيار بورصات وأسواق المال الصينية قد حدث ونتج عنه ما نتج في الصين أو في بقية العالم. ومن دون شك، ستكون هناك انعكاسات سلبية كبيرة علي الوضع الاقتصادي الصيني في كل القطاعات المالية والصناعية والزراعية والخدمية وغيره. وبسبب هذه التطورات وما نجم عنها، بما في ذلك من فقدان

للثقة في الاقتصاد الصيني والسياسات التي تنتهجها الصين، فإن الصادرات الصينية ستتأثر كثيرا وهذا بدوره سيضعف كل الوضع الاقتصادي الصيني مما يؤثر علي ماركة "صنع في الصين"... ولو بعد حين.

من المؤكد أن الصين العملاقة سوف لن تقف مكتوفة الأيدي وستتحرك، كما فعلت في حينه، في كل الاتجاهات لتصحيح الأوضاع ولإعادة القوة للاقتصاد الصيني ليعيد اكتساب ثقة العالم فيه. ولكن ماذا ستفعل الصين العملاقة، هل سنشهد ثورة سياسية ثقافية ايدولوجية جديدة لبث روح جديدة في الصين كما سبق أن عمل الزعيم ماو تسي تونغ؟

وهل ستقوم الصين بإعادة هيكلة النظرية الاقتصادية الشيوعية للدرجة التي تسمح بالحرية الكاملة والطبيعية لحركة الأسواق والقطاع الخاص ليتم ميلاد ما تتمخض عنه هذه الحركات؟ وكيف يتم الموائمة بين التناقض الواضح في هذا الخصوص في ما بين السيطرة العامة وتلك النزعة الخاصة؟ هل ستبديل الأفكار الأيديولوجية وتظهر آراء جديدة؟ ربما نحن علي أعتاب مرحلة جديدة، تماما، يتم تشكيلها في الصين إذا أرادت البقاء علي قمة الاقتصاد وصدارة المنتجات العالمية لإشباع المليارات من الأفواه المفتوحة في كل ساعة.

العديد من الدلائل المادية المتوفرة توضح أن الصين، بإمكانياتها المتنوعة وقوتها البشرية الدافقة اضافة لعظمتها الناتجة من حضارتها العريقة التراكمية، سوف تقف ناهضة وستأتي للعالم بمخرجات اقتصادية جديدة تقود للتطور الاقتصادي العالمي آخذين في الاعتبار مصلحة الصين وكذلك مصلحة البشرية، والا سيغرق المركب بمن فيه وسيتبدل العالم بعالم جديد... ولو بعد حين.

د. عبد القادر ورسمه غالب

المستشار القانوني ورئيس دائرة الشؤون القانونية لمجموعة بنك البحرين والكويت

وأستاذ قوانين الأعمال والتجارة بالجامعة الأمريكية بالبحرين

Email: awghalib@hotmail.com

Twitter;@1awg